

وتنمو فعلا الا خارج هيمنتها). وهكذا تعرضت هذه الحركة الوليدة* الى ارباب القيادات الاقتصادية : ففي اوائل الثلاثينات اغتالت جماعة المفتي ميشيل متري رئيس جمعية العمال العرب في يافا ، وبعد ذلك بحوالي عشر سنوات اغتيل بالطريقة نفسها النقباني سامي طه رئيس جمعية العمال العرب في حيفا . لقد كانت العلاقة السياسية بين العمال العرب وبين القيادات الاقتصادية ، بسبب غياب قوة بورجوازية لها نفوذ سياسي واقتصادي في البلاد ، ذات طبيعة تناحرية لا يمكن التقليل من حدتها الا عندما تتحقق للقيادات الاقتصادية - الدينية السيطرة على العمل النقباني ، ولكن اذا حدث ذلك فان العمل النقباني يفقد جوهر دوره النضالي ، ومع ذلك فان مساحة معينة من القضية المشتركة كان يمكن العثور عليها دائما ، نتيجة لاحتدام النضال القومي .

ان دور الحزب الشيوعي هنا مهم للغاية ، وفي مطلع العشرينات كان يمكن العثور على بوارق من امل لم يكن من الممكن آنذاك الاعتقاد بانها بوارق مزيفة، مثلا : تظاهرة شيوعية من نحو ٥٥ شخصا صباح اول ايار ١٩٢١ في تل ابيب تصطدم بتظاهرة صهيونية ، وقد ارغم الشيوعيون على الهرب من تل ابيب ، فالجأهم حي المنشية العربي في يافا ، واصطدم الجميع بالبوليس البريطاني حين جاء ليقبض على البولشفيك(٢٥). وفي بيان جرى توزيعه

* تأسست جمعية العمال العربية الفلسطينية ، التي كان مركزها حيفا ، عام ١٩٢٥ ، واستطاعت في فترة وجيزة ان تنشئ ١٩ فرعا في فلسطين (عكا، البصة، نابلس، طولكرم، يافا ، اللد ، الرملة ، بيت نبالا ، سلمه ، خان يونس ، القدس ، عمواس ، غزة ، المجدل ، النعاني ، القباب ، ترشيحا ، وصفد) على ان مبادئها الاساسية التي تتحدث عن تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وحمايتهم تضمنت ايضا ان « تكون كل افعالها ضمن دائرة القانون والنظام ، وان لا تتناول الامور السياسية ولا الدينية » ومع ذلك فقد استطاعت ان تعبئ قوة لا بأس بها ، وقد سيطر عليها في معظم الحالات تيار القوميون العرب ، ومن بين صفوفها انبثق عدد من القادة الثوريين الحليين ، ويقال ان مزالددين القسام كان له نفوذ قوي بين صفوف قواعدها العمالية.

والواقع ان هذا الوضع لم يكن نشوءا عشوائيا غير محسوب ، نتج عن خطأ غير متوقع في مخطط ديني ، بل على العكس تماما . فالحركة الصهيونية منذ البدء كانت على وعي لما سيحدث : « ان الاراضي الخاصة في المناطق الممنوحة لنا يجب ان نستولي عليها من ايدي المالكين ، ويجب اجلاء الفقراء من السكان بهدوء خارج الحدود وذلك عن طريق توفير اعمال لهم في البلاد التي يرحلون اليها ، ولكننا نرحم عليهم اي عمل في بلادنا، اما اصحاب الاملاك فسينضمون اليها»(٢٦). ان الهستدروت يضع هذه الحقيقة بصورة واضحة : « ان السماح للعرب بالتغلغل في سوق اليد العاملة اليهودية يعني ان يستخدم ضسخ الرأسمال اليهودي لمصلحة التطور العربي ضد الاهداف الصهيونية ، وبالإضافة لذلك فان توظيف العمال العرب في الصناعة اليهودية سيؤدي الى تقسيم طبقي في فلسطين يتبع الخطوط العرقية : اليهود كراسماليين يستخدمون العرب كمعمال ، وبذلك نعيد في فلسطين الاسس غير الطبيعية التي ادت الى ظهور اللاسامية في التيه»(٢٧). ان هذا التطابق الايديولوجي والواقعي على عملية الغزو الاستيطاني قد استولد ، مع تصاعد التناقض مع المجتمع العربي ، اشكالا فاشية من التنظيمات الصهيونية ، واستخدمت الفاشية الصهيونية هذه اساليب الفاشية الصاعدة آنذاك في أوروبا . وكان العامل العربي ، في هذه الصورة ، تحت ناع ذلك الهرم الثقيل الشديد التعقيد . وازداد الوضع سوءا نتيجة ارتباك الحركة النقابية العربية الناشئة . والواقع انه في الفترة الممتدة بين اوائل العشرينات واول الثلاثينات تلتقت الحركة العمالية اليسارية ، في الجانب العربي وفي الجانب اليهودي على حد سواء ، ضربات ساحقة جعلتها بالإضافة للاسباب الذاتية حركة كسيحة . فمن جهة كانت الحركة الصهيونية التي شرعت تتجه بسرعة نحو الفاشية والارهاب المسلح تشكل تهديدا معنويا وماديا للحزب الشيوعي الذي كان معظم زعمائه من اليهود ، والذي لم يكن يهضم بأي شكل من الاشكال آنذاك ، داخل الحركة الصهيونية الممثلة باحزابها « العمالية » ، من الجهة الاخرى كانت القيادة الاقتصادية الدينية الفلسطينية لا تتحمل بدورها نشوء حركة نقابية عربية خارج هيمنتها (ولم يكن ممكنا لحركة نقابية عمالية حقيقية ان تنشأ